عرض كتاب

# هدير سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين : تكوين الثروة ونمط الحياة الذي يمكن تحقيقه خلال أطول فترة انتعاش في التاريخ

***The Roaring 2000s***
***Building the Wealth and Lifestyle You Desire in the Greatest Boom in History***
***By Harry Dent***
***Simon & Schuster, N. Y, 1998, PP. 318***

**تأليف : هاري دينت**
**سايمون وشستر، نيويورك، ١٩٩٨.**

**عرض : عبد الوهاب الأمين(*)**

## أولا : التعريف بالكاتب وموضوع كتابه :

أكمل الكاتب دراسته الأولية في الاقتصاد ثم دراسته العليا في إدارة الأعمال في جامعة هارفارد و أسس شركة استشارية تحمل اسمه تقدم خدمات استثمارية لمؤسسات في مجال استراتيجيات الاستثمار، وقد نشر أول كتاب له بعنوان (القدرة على التنبؤ) في سنة ١٩٨٩ ، إلا أنه اشتهر في الأوساط المالية بعد نشر كتابه الثاني الموسوم (الانتعاش الكبير القادم) ، وذلك في سنة ١٩٩٢ والذي كان من بين أكثر الكتب رواجا وكتابه الحالي الذي نحن بصدد مراجعته يعكس تصوراته ورؤيته الثاقبة حول اتجاه الاقتصاد الأمريكي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، والفرص الاستثمارية التي ستتوفر للمهندسين والقادرين على استغلالها في إطار استراتيجية وأولويات محددة يقترحها الكاتب ، والتي يعتقد أن الالتزام بها سيضمن للمستثمرين تحقيق أرباح مجزية .

ولا يقتصر اهتمام الكاتب على تحديد المجالات الاستثمارية المجزية التي سيوفرها الانتعاش الاقتصادي الكبير خلال العقد القادم فحسب ، بل يحاول أيضا تحليل العوامل والظروف التي ستودي إلى تغيير مجالات العمل وأنماط الحياة الجديدة لنسبة كبيرة من السكان ليس في الولايات المتحدة وبقية البلدان المتقدمة فحسب ، بل كذلك في العديد من البلدان النامية ، وذلك بفضل ثورة الاتصالات التي ستودي إلى حدوث

(*) أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية ، جامعة عمان – الأردن .

تغيرات جذرية في أساليب الإدارة والتسويق وأنماط العمل ونوعية الحياة.

**ثانياً: استعراض سريع لمحتويات الكتاب**

يشتمل الكتاب على خمسة أبواب مقسمة إلى اثنى عشر فصلا.

يتناول الباب الأول ، الذي يشتمل على فصلين السمات الرئيسة للتحولات الاقتصادية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين . ويتناول الباب الثاني ، الذي يشتمل على فصلين أيضا ، أنماط الحياة الجديدة في ظل عصر اتساع نطاق شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت). أما الباب الثالث ، الذي يشتمل على أربعة فصول ، فيتعلق بالثورة التنظيمية التي سيشهدها قطاع الأعمال في تعامله مع جمهور المستهلكين بالنسبة لتوفير السلع والخدمات المطلوبة وذلك بفضل ثورة الاتصالات . أما الباب الرابع ، الذي يشتمل على أربعة فصول أيضا، فيتعلق بالتحولات السكانية الكبيرة التي سيشهدها الاقتصاد الأمريكي والتي ستودي إلى خلق الفرص الاستثمارية الواعدة في مجال العقار والصناعات الخدمية . وأخيرا يقتصر الباب الخامس على فصل واحد ، يتناول استراتيجيات ومبادئ الاستثمار الناجح.

يعتقد الكاتب بأن التقنيات الجديدة التي نستخدمها في الوقت الحاضر مثل الكومبيوتر الشخصي والهاتف النقال والانترنيت تمر بمراحل زمنية محددة تمتد إلى سبع سنوات بين كل مرحلة بالنسبة لمدى تقبلها وانتشارها بين الجمهور وتأخذ هذه المراحل شكل الحرف S ، حيث يكون الإقبال لاقتناء هذه السلع في المرحلة الأولى قليلا جدا لا يتجاوز ١% من مجموع المستهلكين ثم يزداد بصورة سريعة في المرحلة الثانية ليبلغ ١٠% ثم يقفز إلى ٣٠% في المرحلة الثالثة ثم إلى٥٠% في المرحلة الرابعة . وهذا هو ما حصل بالنسبة لاستخدام الكومبيوتر الشخصي خلال الفترة من ١٩٧٧ -١٩٩٨ . ويبدو أن انتشار استعمال الهاتف النقال والانترنيت يخضع إلى الاتجاه نفسه . ففي الوقت الذي يغطي الهاتف النقال حوالى ٣٠% من حجم السوق في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ، فإن استخدام الانترنيت ما يزال بحدود ١٠% فقط .

وتشير التجربة التاريخية بأنه عندما يصل استعمال التقنيات الجديدة إلى نسبة ٥٠% من حجم السوق ، فستنعكس آثارها الإيجابية بصورة كبيرة على الإنتاجية للاقتصاد القومي. فمن المتوقع أن يؤدي انتشار استخدام الانترنيت خلال العقدين القادمين إلى حدوث تغيرات كبيرة بالنسبة للعلاقة بين المنتجين وجمهور المستهلكين ، وذلك من خلال تبني نظام توزيع جديد يربط المنتجين بالمستهلكين بصورة مباشرة ، حيث ستنتفي الحاجة إلى حلقات التوزيع والتسويق المكلفة . كما ستسمح ثورة الاتصالات الإلكترونية بقيام الشركات بتلبية احتياجات المستهلكين من السلع والخدمات حسب الطلبات الخاصة وبأسعار أقل من السابق .

ويشير الكاتب إلى أن الحضارة الإنسانية قد بلغت أوجها خلال الثلاث آلاف سنة الماضية ابتداء من موجن داري Mojin Dari في شمال الهند وإلى بابل وبلاد ما بين النهرين (العراق) وإلى مصر ثم الإمبراطورية الفارسية (إيران) وإلى اليونان وروما وأسبانيا وبريطانيا العظمى وإلى الساحل الشرقي ثم الساحل الغربي للولايات المتحدة ثم الشرق الأقصى والصين والعودة في النهاية إلى شمال الهند .

وإذا كانت الحياة الإنسانية قد بدأت في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وأن موجات الهجرة اتجهت إلى المناطق الدافئة في جنوب شرق آسيا بينما هاجرت أعداد قليلة من السكان إلى المناطق الباردة في أوربا وروسيا ، فإن هؤلاء المهاجرين لابد أنهم كانوا أكثر قدرة على التكيف للبقاء على قيد الحياة في المناطق الباردة ، إلا أن التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل تكييف الهواء قد ساعد على تطور المجتمعات الحضرية في المناطق الاستوائية من ماليزيا إلى سنغافورة وجنوب الهند .

وتشير التقديرات إلى أن حوالى مليار نسمة من السكان في بلدان الشرق الأقصى سينتقلون من المناطق الريفية إلى مراكز المدن خلال العقود الثلاثة القادمة ، مما سيؤدي إلى حدوث ضغوط هائلة على البنى التحتية في المناطق الحضرية ، مما سيتطلب توفير الخدمات الأساسية للسكان وحماية البيئة .

أما فيما يتعلق باحتمالات اتساع شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت)، فيعتقد الكاتب بأنها ستكون من أكثر التقنيات تأثيراً على نمط الحياة اليومية في البلدان المتقدمة خلال العقد القادم ، وبداية ما يمكن أن يطلق عليه بثورة الاتصالات الثانية بعد الثورة التي أحدثها انتشار استعمال السيارات في أواخر العشرينات من القرن الحالي. وإذا كانت التقنيات الجديدة التي استخدمت في صناعة السيارات تمثل ثورة في مجال الإنتاج ، فإن التحولات الهائلة التي سيحدثها الاستعمال واسع النطاق للانترنيت ستكون ثورة في مجال التوزيع والتسويق ، وذلك لأنها ستودي إلى إزالة العديد من وظائف التسويق التقليدية وكذلك تخفيض التكاليف الإدارية بصورة كبيرة وتحسين أساليب تسويق السلع والخدمات إلى جمهور المستهلكين .

ويشير الكاتب أيضا إلى أنه إذا كان استعمال الكومبيوتر الشخصي يتطلب معرفة بالطباعة ، وذلك لأننا لا نستطيع أن نأمر الكومبيوتر بما يجب أن يعمله ، فليس من المستبعد أن يأتي اليوم الذي نتمكن فيه من إصدار أوامرنا للكومبيوتر من خلال تقنية التعرف على نبرات صوت الشخص المقصود . وتقوم حالياً بعض شوكات الكومبيوتر ، مثل آي . بي . إم . ومايكروسوفت ، بإجراء بعض التجارب الأولية على برامج يمكن عن طريقها أن يستجيب الكومبيوتر الشخصي إلى أوامر صوتية . ومن المتوقع أن تطرح هذه التقنيات الجديدة فى السوق خلال السنوات القليلة القادمة . ولا يعني هذا بطبيعة الحال أننا نستطيع التحدث بصورة عادية إلى الكومبيوتر ، ولكن ستكون هناك برامج إلكترونية تسمح للكومبيوتر بالاستجابة للصوت في مجالات معينة لا تتطلب استعمال كلمات كثيرة . وستؤدي هذه التقنيات الجديدة إلى انتشار استعمال الكومبيوتر على نطاق واسع .

أما الإبداع الثاني للتطور التقني في مجال الكومبيوتر الشخصي فهو إدخال الصورة الحية في جهاز الكومبيوتر، حيث سيكون بالإمكان رؤية وسماع الأشخاص الذين نتعامل معهم بصورة مباشرة وجها لوجه . وستؤدي الثورة التي سيحدثها هذا النوع من الاتصالات الإلكترونية

المتطورة ليس إلى توفير المعلومات بصورة فورية فحسب ، بل كذلك إلى اتصال الأفراد ببعضهم البعض بصورة مباشرة وحية ، وبالتالي اتساع نطاق فرص التسوق عن طريق الانترنيت الذي سيوفر للناس مشاهدة السلع المعروضة والتحدث إلى البائع دون الحاجة إلى مغادرة منازلهم .

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الكومبيوتر في الولايات المتحدة قد ارتفع منذ نهاية عقد الثمانينات من ١٠% إلى ٤٥% من مجموع عدد الأسر في سنة ١٩٩٨ ، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٧٠% قبل نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين .

بالإضافة إلى ما تقدم ، فإن الابتكارات الأساسية الأخرى التي تحققت في مجالات الطاقة والاتصالات قد أحدثت تأثيرات كبيرة جدا على أنماط العيش والعمل ليس في الولايات المتحدة وبقية البلدان المتقدمة الأخرى فحسب ، بل كذلك في جميع البلدان النامية ، فقد شهد العالم في مجال استخدام الطاقة تحولات سريعة من استخدام الأخشاب كمصدر رئيسي للطاقة إلى الفحم ثم النفط خلال الفترة ١٧٦٠-١٩٥٠ ، وبعد ذلك بدأت محاولات البحث عن مصادر جديدة للطاقة وذلك باستخدام المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية .

وستشهد العقود القليلة القادمة جهودا حثيثة نحو زيادة مساهمة المصادر البديلة الأخرى لتوليد الطاقة من أشعة الشمس والرياح .

أما فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات ، فقد شهد هو الآخر قفزات كبيرة على شكل دورات تأتي كل (٦٠) سنة طبقا لنظرية التقلبات الاقتصادية لشومبيتر التي أطلق عليها اسم موجة (Kondratieff) ، وقد بدأت أول دورة في سنة ١٧٨٠ عندما كان استعمال الخيل هو الوسيلة الرئيسية لنقل الرسائل ، ثم جاء دور التلغراف في سنة ١٨٤٠ ، ثم استعمال الهاتف في سنة ١٩٠٠ ، وأخيرا، دخول عصر التلفزيون منذ أوائل عقد الخمسينات والكومبيوتر منذ أوائل عقد الستينات من القرن الحالي .

وستشهد العقود الثلاثة القادمة تحولات سريعة في عالم الاتصالات ،

حيث ستؤدي إلى إعادة صياغة الكثير من العادات والقيم الاجتماعية وكذلك أنماط العمل والمعيشة في البلدان المتقدمة . فستؤدي سهولة الحصول على المعلومات وفرص التعليم ووسائل الترفيه إلى تعميق الفردية في الحياة وانتشار ظاهرة العمل انطلاقاً من بيوت السكن بدلاً من الانتقال يومياً إلى مكاتب العمل في الشركات في مراكز المدن ، واللامركزية في عملية اتخاذ القرار والهجرة السكانية من مراكز المدن الكبيرة والصغيرة إلى الضواحي الخارجية والمناطق الريفية.

ويتناول الكاتب في الفصل الأخير من الكتاب ما يسميه استراتيجيات الاستثمار الناجح وتكوين الثروة . ويبدأ أولاً بالتركيز على أهمية وجود الحوافز المهمة للاستثمار . فالاستثمار ليس مجرد التضحية بالاستهلاك في الوقت الحاضر من أجل ضمان العيش اللائق في المستقبل ، وإنما هو مسألة التحكم بحياتنا باستمرار من أجل التمتع بحياة مرفهة .

ويشهد الكاتب بأن سوء توزيع الدخل والثروة في الولايات المتحدة يعزى إلى حد كبير إلى تركز الثروة بنسبة قليلة جدا من السكان أكبر بكثير من تركز الدخل . حيث تحصل نسبة أغنى ١% من السكان على ٤٠% من الثروة ، وتحصل أغنى ٢٠% من السكان على ٩٨% من الثروة ،بينما لا تتجاوز حصتها ٤٠% من الدخل القومي . ويتضح من ذلك بأن الثروة الناجمة عن الاستثمار تتركز بنسبة قليلة جداً من السكان . ويعزى السبب إلى أن معظم الأفراد لا يحصلون على دخول عالية من أجل ادخار نسبة معقولة من دخولهم لغرض الاستثمار. ومع ذلك ، يعتقد الكاتب بأنه لو قام هؤلاء الأفراد بادخار نسبة ١٠% من دخولهم ، مهما كان مستوى هذه الدخول ، بصورة مستمرة واستثمروها، من خلال مؤسسات الخدمات المالية ، لكان باستطاعتهم تحقيق قفزات كبيرة في ثرواتهم الشخصية .

أما ما هي الفرص الاستثمارية المجزية ؟ فيجيب الكاتب عن هذا السؤال بأنها تشبه إلى حد كبير الطرق المقترحة لتقليل الوزن وممارسة التمارين الرياضية . فالجميع يعرفون ماذا يجب القيام به للمحافظة

على لياقتهم البدنية ، إلا أنه لا تلتزم بذلك سوى نسبة قليلة من الناس . فإذا خيرنا بين تناول الخضر (مثل الخس والجزر والبندورة وغيرها) أو الحلوى ، فإن معظمنا سيختار الحلوى رغم إدراكنا بأن الخضر هى الأفضل لصحتنا إلا أنها مملة ولا طعم لها بعكس الحلوى ، كذلك الحال بالنسبة للاستثمار طويل الأجل ، حيث يعتبره الكثير من الناس أسلوباً مملاً ، بينما ينظرون إلى المضاربة باعتبارها أكثر إثارة . والسؤال الذي يجب أن يتبادر إلى الذهن هو هل من المنطق المجازفة بمستقبل حياة الفرد وأسرته أو بما يطمح أن يحققه خلال فترة حياته ؟

يعتقد الكاتب بأن العامل الأساسي الذي يفسر القدرة على تكوين الثروة هو مدى استعداد الفرد على تقبل المجازفة . فمما لا شك فيه أن الفرد الذي يكون على استعداد لأخذ مجازفة كبيرة في الاستثمار قد يحقق أعلى عائد ممكن من هذا الاستثمار . فمن المعروف أن الاستثمار في مجال الأسهم يتسم بدرجة عالية من المجازفة، بسبب احتمال حدوث التقلبات السريعة في أسعار الأسهم ، إلا أنه يمكن أن يدر عائداً كبيراً بالمقارنة بالاستثمار في مجال السندات، الذي يتسم بدرجة قليلة من المجازفة ، بحكم محدودية تقلبات أسعار السندات ، إلا أنه يدر عائداً منخفضاً . وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار في الشركات الناشئة حديثاً ، حيث ينطوي ذلك على مجازفة كبيرة، بسبب احتمال فشل هذه الشركات واحتمال إفلاسها ، وبالتالي تعرض حملة أسهم هذه الشركات إلى خسائر فادحة . أى بعبارة أخرى، أن الاستثمار في الشركات الجديدة يعتبر أقل ضماناً واستقراراً من الاستثمار في الشركات القائمة التي مضى عليها مدة طويلة في السوق ، أى أن العائد المتوقع من الاستثمار في هذه الشركات غالبا ما يكون قليلا وقد لا يغري جمهور المستثمرين الذين يتسمون بحب المغامرة ويسعون لتحقيق عائد مرتفع وخلال فترة قصيرة جدا . لذلك ، لا غرابة إذا وجدنا أن هذه الفئة من المستثمرين تسعى جاهدة إلى اقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة .

ويبدو أن فرص تحقيق الأرباح العالية من الاستثمارات

تقتصر على نسبة ضئيلة لا تتجاوز ١% من السكان في الولايات المتحدة . إلا أنه من اللافت للنظر أيضا أن حوالى ٨٠% من الأثرياء الكبار في الولايات المتحدة حققوا ثرواتهم من عملهم الشاق وليس من خلال الإرث الذي ورثوه عن آبائهم أو أقربائهم . ويعتقد الكاتب بأن سر نجاح هؤلاء الأثرياء يكمن في نمط سلوكهم المنضبط في الادخار والاستثمار المستمر . فعوائد الاستثمار لفترات طويلة هى التي تبنى الثروة مع مرور الزمن .

ويعتقد الكاتب بأن حوالى ٢٠% فقط من مدراء المحافظ الاستثمارية في الولايات المتحدة الذين يتمتعون بكفاءة عالية وخبرة طويلة إضافة إلى المعلومات وبرامج الكومبيوتر المعقدة في مجال تنبؤات اتجاه أسعار الأسهم المتوفرة لديهم هم الذين باستطاعتهم مجاراة التقلبات السريعة في سوق البورصة . لذلك، فإن من غير المجدي بالنسبة لغالبية الناس الذين لا تتوفر لديهم الخبرة ولا الوقت الكاف لمتابعة تقلبات أسعار آلاف الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار في محاولة لاتخاذ قرارات استثمارية بناء على اجتهاداتهم الخاصة.أى بعبارة أخرى ، لا بد من الاستعانة بالخبرات الاختصاصية التي توفرها المكاتب الاستثمارية ومؤسسات الخدمات المالية التي باستطاعتها تصميم المحافظ الاستثمارية التي تتناسب مع أهداف واحتياجات كل زبون وحسب درجة استعداده لتحمل المجازفة .

لا شك أن الحصول على النصائح والابتعاد عن العواطف في مجال الاستثمار يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح . فالواقع أن من الصعب على الفرد الاعتيادي التغلب على شعور الخوف والطمع المادي بدون توجيه موضوعي من أحد المختصين في هذا المجال سواء من خلال الاتصال المباشر مع أحد المستشارين الماليين أو من خلال مؤسسات الخدمات المالية المختصة بإعداد المحافظ الاستثمارية لقاء عمولة تتراوح بين ٠,٥-١% من قيمة المحفظة الاستثمارية .

ويقترح الكاتب سبعة مبادئ للاستثمار الناجح وبناء الثروة الشخصية ، المبدأ الأول هو ضرورة

ادخار ما لا يقل عن ١٠% من الدخل شهرياً . حيث يعتمد بناء الثروة الشخصية ليس على مقدار الدخل الذي يحققه الفرد وإنما على نسبة الادخار التي يقتطعها من دخله كل شهر وبصورة مستمرة لأغراض الاستثمار. حيث يمكن خلال عشر سنوات تكوين محفظة استثمارية تبلغ قيمتها أكثر من ضعفي الدخل السنوي ، وأكثر من خمسة أضعاف الدخل السنوي خلال مدة عشرين سنة وأكثر من عشرة أضعاف الدخل السنوي خلال مدة ثلاثين سنة .

وستكون هذه الثروة كافية لدعم الحياة المرفهة للفرد وأسرته بعد سن التقاعد ، بدلاً من الاعتماد على الراتب التقاعدي فقط .

أما المبدأ الثاني فهو ضرورة تبني إستراتيجية البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة وتجنب محاولة توقيت حدوث الانهيارات في أسعار الأسهم ، حيث غالباً ما تكون هذه الانهيارات مفاجئة وحادة ، إلا أنها لا تستمر أكثر من عدة أيام أو عدة أشهر لاسترجاع خسائرها السابقة ومعاودة الاتجاه التصاعدي مرة أخرى . لذلك ، فمن العبث محاولة توقيت التقلبات في الأسعار لغرض الخروج والدخول من وإلى السوق في الأوقات المناسبة .

أما المبدأ الثالث فهو التركيز على صناديق الاستثمار كأفضل أداة لتنويع المحفظة الاستثمارية ، أما المبدأ الرابع فهو محاولة التوازن بين عنصر المخاطرة وتحقيق عائد مقبول في عملية تخصيص الأصول المالية ، وضرورة تجنب البيع في الوقت غير المناسب كرد فعل للحالة النفسية للسوق بسبب انخفاض الأسعار. وقد يكون من الأفضل استغلال هذه الفرصة لشراء المزيد من الأسهم بدلاً من التخلص منها إذا كان لدى المستثمر سيولة كافية .

أما المبدأ الخامس فهو ضرورة تجنب الانفعالات النفسية في عملية الاستثمار، وذلك بالتركيز على أهمية تنويع المحفظة الاستثمارية في أربعة قطاعات هي: الشركات الكبيرة، الشركات الصغيرة ، الشركات الأجنبية، وأخيرا، الأدوات الاستثمارية التي تدر دخلا ثابتا. أما المبدأ السادس، فهو الاستعانة بخدمات الشركات المالية وذلك من أجل تقييم

الأهداف المالية ودرجة تحمل عنصر المجازفة . والمبدأ السابع ، والأخير، يتعلق بضرورة ربط الاستثمار بالعقار بالنمو الاقتصادي والتوسع السكاني في المدى البعيد .

وأخيراً ، لا بد من الإشارة إلى أن الكاتب يبدو متفائلاً إلى حد كبير بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ، إلا أن هناك بعض الدلائل التي تفسر بأنه لولا الانهيار الكبير في أسعار النفط لكان معدل التضخم قد ارتفع في الولايات المتحدة ، وبالتالي إقدام السلطات النقدية على زيادة معدلات الفائدة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن انخفاض المستوى العام للأسعار يعزى أيضا إلى التقدم التكنولوجي في مجال المعلومات الذي أدى بدوره إلى زيادة حدة المنافسة بين المنتجين والتي شجعت على زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

والواقع أن ظاهرة الانخفاض في المستوى العام للأسعار لا تقتصر على الولايات المتحدة فقط ، وإنما شملت أيضا بلدان الاتحاد الأوربي ، خاصة بعدّ العمل بالعملة الموحدة (اليورو) منذ مطلع العام الحالي .

كذلك الحال بالنسبة لليابان ، حيث تقدر الطاقة الإنتاجية الفائضة بحوالى ٧% من الناتج المحلي الإجمالي . أما بالنسبة للصين ، فتقدر الطاقة الإنتاجية الفائضة في القطاع الصناعي بحوالى ٤٠% . ولا توجد أى دلائل تشير إلى احتمال اختفاء هذه الظاهرة في المستقبل القريب ، كما ليس من المستبعد احتمال انخفاض الطلب العالمي بصورة أكثر حدة في السنوات القليلة القادمة ، مما سيؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .

محاضرة

# لبنان – الدين العام والسياسة الاقتصادية: تصورات مستقبلية*

سمير المقدسي**

**تمهيد:**

إن الحديث عن قضية الدين العام في إطار الواقع اللبناني – أسبابه، مبرراته، تأثيراته في الاقتصاد الوطني والتحكم في مستواه – كل ذلك يتطلب منا متسعا من الوقت لا مجال له في هذه المناسبة.

ولذا سأكتفي ضمن المدة الزمنية التي حددت لي بأن أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة محاور وهي:

**أولا:** ملاحظات عامة حول قضية الدين العام.

**ثانيا:** الدين العام في الواقع اللبناني.

**ثالثا:** بعض التصورات حول الإحاطة بقضية الدين العام اللبناني في نطاق السياسة الاقتصادية المستقبلية.

وأبدأ بثلاث ملاحظات تمهيدية:

***الملاحظة الأولى*** هي أن القاعدة الإحصائية المتعلقة بتطورات الدخل القومي والقطاعات الاقتصادية المختلفة لا تزال في أوائل مراحل إعادة تكوينها وتطويرها مع الإشارة إلى أن إدارة الإحصاء المركزي لم تباشر العمل مجددا إلا منذ سنوات قليلة فقط. وهذا يعني أن السلاسل الزمنية المتعلقة بمؤشرات الدين العام بالنسبة للدخل الوطني أو الصادرات لا يمكن الركون إليها كليا. وهي قد لا تعكس حقيقة الوضع إيجابا أو سلبا. وبهذه المناسبة علينا إعادة التأكيد على أهمية بناء قاعدة إحصائية صحيحة يمكن الاعتماد عليها في عمليات تخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة.

***الملاحظة الثانية*** هي أن المعالجات الاقتصادية سواء بالنسبة لقضية الدين العام أم بالنسبة لقضايا اقتصادية ومالية أخرى هي أبعد من أن تكون معالجات تقنية صرفه مع كل ما للتحليل التقني الموضوعي من أهمية. وما أعنيه هو أن المعالجات الاقتصادية إنما تتخذ ضمن إطار

---

* محاضرة ألقيت بدعوة من ندوة العمل الوطني في ١٩٩٨/١٢/١٧ – بيروت.

** أستاذ الاقتصاد ومدير معهد العلوم المالية والمصرفية في الجامعة الأمريكية – بيروت.

سياسي وإداري معين . ولذا فإن نجاحها يتوقف ليس فقط على توفر الإرادة السياسية بل وعلى قابلية الجسم السياسي ككل للتأقلم مع متطلباتها. وهذا بدوره قد يتطلب تعاملا سياسيا جديدا يمكن المسؤولين من التغلب على العوائق المزمنة في وجه تطوير القطاع العام وإدارة شئون البلاد.

***الملاحظة الثالثة*** تتعلق بشفافية الإجراءات المزمع اتخاذها وصدقها بالنسبة للمجتمع ككل . فالمجتمع هو المعني بهذه الإجراءات وانعكاساتها. وإذا كانت تقنيات السياسة الاقتصادية هي من شأن الاختصاصيين والمسؤولين ، فإن مرامي السياسة الاقتصادية وأبعادها العامة يجب أن تكون واضحة لفئات المجتمع كافة لا أن تكون غامضة بالنسبة لما تسعى إليه ولا مغلفة بعناوين تخفي حقيقة انعكاساتها. إن شفافية السياسة الاقتصادية تولد ثقة لدى المدخرين والمستثمرين على حد سواء .

**ملاحظات حول الدين العام :**

كما نعلم جميعا، فإن للدين العام وجهين أحدهما داخلي والآخر خارجي . وقد يشكل الوجه الخارجي الوجه الأكثر حساسية بالنسبة للسياسة الاقتصادية ، إذ أن المتطلبات الخارجية لا يمكن تأجيلها بقرار داخلي ، بل على الدولة أو السلطات العامة أن تفي بما تعهدت به للخارج وبالعملة الأجنبية ضمن المهل المحددة، إلا إذا شاء المقرض الخارجي أن يتسامح في سداد الدين أو يقبل بتمديد مهل السداد . بيد أن قضية الدين الخارجي تبقى جزءا لا يتجزأ من قضية الدين العام ككل . وفي الحالات (ومنها لبنان) التي تسمح بحرية تنقل الرساميل دون قيد أو شرط، فإن الترابط بين الدين الداخلي والدين الخارجي يصبح وثيقا جدا . وفي نهاية المطاف فإن تسديد الديون المتوجبة – الداخلة منها أو الخارجة – يتطلب امتصاص جزء من الموارد الحقيقية من قبل السلطات المعنية بهذا الشأن .

إن اللجوء إلى الدين الخارجي من قبل الدولة يعني أنها تود لأسباب متعددة أن تمول مستويات من الإنفاق تفوق ما هو متوفر لها من موارد محلية حقيقية (من ضرائب وما يشابهها) عوضا عن اللجوء إلى الاستدانة الداخلية ، أو لربما بالإضافة

عليها . ومهما يكن من أمر فإن المحللين الاقتصاديين قد ركزوا على أن هدف الاستدانة يجب في الدرجة الأولى أن يكون لتغطية إنفاق استثماري يوسع من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تلبية لتطور الحاجات المحلية ورفع مستوى التصدير ، خاصة في حال كان هدف الاقتراض من الخارج تمكين البلد المقترض من سداد ديونه الخارجية . وكثيرا ما تلجأ البلدان إلى القروض الخارجية حينما لا تستطيع الحصول على معونات خارجية أو جذب استثمارات أجنبية مباشرة تمكن هذه البلدان من بلوغ مستويات من الاستثمار تفوق مستويات الادخار المحلي . وهذه التدفقات لا تؤدي بالطبع إلى نشوء دين خارجي .

ولقد أصبح من الشائع استعمال معايير محددة لقياس درجة الدين الخارجي بهدف تقييم درجة مخاطره وما إذا كانت مستوياته قد بلغت حدا مقلقا . ومن هذه المعايير نسب هذا الدين العام وخدمته إلى مجمل الناتج المحلي القائم ومجمل الصادرات . وعلى ضوء هذه المعايير أصبحت الدول تصنف حسب درجة مخاطر مديونيتها الخارجية . وقد لفت بعض المراقبين أن إحدى المشاكل الرئيسية التي واجهت الدول الغارقة بالدين هي عدم تمكنها من السيطرة على عجز الموازنة . والعديد منها اضطر إلى التفاوض حول إعادة جدولة الديون المستحقة بالترافق مع برامج إصلاح مالي واقتصادي . وأحد أوجه المشكلة ، كما ينظر إليها البعض الآخر، هي أن الديون الخارجية في معظمها ديون مستحقة على الدولة بينما الإيرادات الناتجة عن التصدير وجزء من الأصول الخارجية القائمة تعود إلى القطاع الخاص . وهكذا تضطر السلطات المعنية إلى اللجوء إلى موارد هذا القطاع لتغطية خدمة ديونها المستحقة .

وبغض النظر عن أسباب بروز العجز في الموازنة (والكلام عن الموازنة في هذا السياق يطال القطاع العام ككل وليس موازنة الحكومة فقط)، فإن مصادر تمويله معروفة وتتلخص عادة بالاقتراض بوسائل متعددة من القطاع الخاص أو المصرف المركزي أو من الخارج مع الإشارة إلى أنه قد تكون هنالك مصادر أخرى يمكن استخدامها بشكل آني واستثنائي كتسييل أصول قائمة (مالية وغير مالية ) أو اللجوء إلى

تراكم المستحقات بحيث يصبح تراكمها تمويلاً قسرياً من قبل الجهات التي لديها مستحقات على الدولة .

إننا نعلم أن استمرارية العجز في موازنة القطاع العام ككل وبدرجات مرتفعة قياساً إلى الناتج المحلي لها انعكاسات متعددة على الاقتصاد الوطني ، سأذكر ثلاثة منها :

١) إن تمويل العجز من قبل القطاع الخاص يعني امتصاصاً لموارد كانت متاحة قبلاً لتمويل الاستثمارات الخاصة . وكلما تنامى العجز تأثر القطاع الخاص من ظاهرة تهميش مجمل الموارد المتاحة له (crowding out effect) . وقد لفتت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع الدين العام يؤدى على المدى البعيد إلى ارتفاع في معدلات الفائدة كنتيجة لامتصاص سيولة القطاع الخاص التي هى بالأساس تمول الاستثمارات .

٢) إذا لجأت الحكومة إلى تمويل العجز من المصرف المركزي مباشرة ، فإن الآثار التضخمية لهذا التمويل معروفه ولا داعي لتعدادها.

٣) إن اللجوء إلى التمويل الخارجي، كما سبق وذكرنا ، له مدلولاته المختلفة على صعيد ميزان المدفوعات والموازنة مما يحتم إيجاد ضوابط صارمة لعدم تجاوزه مستويات معينه .

وبطبيعة الحال فإن الحكومات قد تلجأ إلى مزيج من مصادر التمويل هذه . ولكن في المقابل إذا كان الخبراء يحذرون من مساوئ الانفلاش في عجز الموازنة واستمراريته ، فإنهم يعترفون أنه قد يكون لسياسة الاقتراض المدروسة بعض الفوائد الاقتصادية وبالأخص إذا اقترن الاقتراض بالإنفاق على تطوير البنى التحتيه (التي يحجم عن تمويلها القطاع الخاص) مما يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عموما وإنتاجية القطاع الخاص على وجه التحديد ، أو إذا اقترن الاقتراض بالإنفاق على التعليم بهدف تنمية الموارد البشرية التي تشكل العمود الفقري للنمو الاقتصادي . كما أن السياسات التي تعتمد مبدأ العجز في الموازنة قد تساهم، في حالات معينة وفي حدود معينة ولمدة معينة ، في الانتقال من حاله الركود إلى النمو الاقتصادي . ومن هذا المنطلق يقترح بعض الخبراء بأن يصنف الإنفاق الحكومي في خانتين :

الإنفاق المنتج والإنفاق غير المنتج . فالإنفاق المنتج (وبالطبع يجب تحديده) يساعد في رفع إنتاجية القطاع الخاص وبالتالي معدل المدخرات .

المهم في الأمر أن قضية الدين العام لا تتمحور حول صواب أو عدم صواب مبدأ الاقتراض ، بل حول أسبابه ومبرراته وبالأخص حدود مستوياته كي لا يصبح عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني بحيث تفوق مضاره فوائده ويأخذ منحى تصاعديا لا تستطيع الدولة أن تتحكم فيه . ومن أجل ذلك وضعت اتفاقية "ماستريخت" حدا أعلى لنسبة العجز من الناتج القائم لا يتعدى الثلاثة بالمائة على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أن تلتزم به .

إن السياسة التي تهدف إلى الإحاطة بتفاقم الدين العام ترتكز على تصويب العلاقة بين عدة عناصر نذكر منها على سبيل المثال : مجمل الدين العائم ومعدل فائدته ، معدل النمو ، معدل التضخم ، وصافي الموازنة الأولية (أى الموازنة دون احتساب خدمة الدين) . وهنالك نماذج يمكن استخدامها لتسليط الضوء على الخيارات النظرية المتاحة لضبط تفاقم الدين العام وتخفيضه لمستويات (قياسا إلى الدخل القائم) تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية .

أود أن أتقدم بملاحظتين حول هذا الشأن :

**أولا :** إن البرامج الهادفة إلى تخفيض مستويات الدين العالية تعتمد أفقا زمنية محددة قد تمتد إلى عدة سنوات وتتطلب استشرافا للمتغيرات المستقبلية للعناصر المؤثرة في هذا المجال على ضوء السياسات المعتمدة .

**ثانيا :** إن هذه البرامج لا بد أن تصاغ في إطار سياسة اقتصادية كلية. فعلى سبيل المثال إن سياسة الفوائد لا يمكن عزلها عن سياسة سعر القطع ، وإجراءات تقليص العجز لا يمكن عزلها عن السياسات المعززة للنشاط الاقتصادي الخ ..

ويبقى السؤال : ما هي المرتكزات الأساسية لسياسة تخفيض مستوى الدين العام قياسا للناتج القومي بدءا من تخفيض وتيرة ارتفاعه وانتهاء بتخفيض نسبته إلى المستويات المقررة. كيف تخطط السلطات المسؤولة لتخفيض عجز الموازنة ؟

لقد تضمن البيان الوزاري توجهات عدة في هذا الشأن وسأعود لأتقدم بملاحظات حولها بعد أن استعرض بإيجاز واقع الدين العام اللبناني .

**الدين العام في الواقع اللبناني :**

لن أسرد تفاصيل ارتفاع الدين العام في لبنان بل أكتفي بادئ ذي بدء بأن أشير إلى المعطيات المتوفرة حول نسبه ، وأعيد التأكيد على أن هذه النسب قد لا تعكس واقع الحال نظرا لأن تقديرات نمو الدخل الوطني لا يمكن الاعتماد عليها كليا . وحتى الإحصاءات حول الصادرات اللبنانية قد تختلف من مصدر إلى آخر. وبصورة أعم فإن عدم توفر المعلومات الدقيقة حول الحساب الجاري وتدفق الاستثمار المباشر إلى لبنان يعتبر من أهم النواقص الإحصائية المتعلقة بميزان المدفوعات اللبناني .

واستنادا إلى الإحصاءات الرسمية فإن مجمل الدين العام (غير الصافي) قد ارتفع من ٢,٥٣٧ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩١ إلى١٥,٣٩٣ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٧ ثم إلى ١٨,١٨٢ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني من هذا العام (دون احتساب المستحقات) ، مع الإشارة إلى أن الزيادة الكبيرة في مجمل الدين بدأت في العام ١٩٩٤. وقد حافظ الدين الخارجي على مستويات متواضعة حتى ذلك العام ، ثم أخذ يرتفع حتى بلغ مجمله ٤,١٠٥ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ١٩٩٨ أو حوالى ٢٢,٥ بالمائة من مجموع الدين العام بالمقارنة مع ٨٨١ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤ أو حوالى ١٣,٤ بالمائة من المجموع . فتكون الزيادة الإجمالية بين هذين العامين قد وصلت إلى ٣,٢٢٤ مليار دولار .

إن الجزء الأكبر من الدين الداخلي – حوالى ٧٢ بالمائة أخذ شكل سندات خزينة لصالح المصارف التجارية – في نهاية تشرين الثاني ١٩٩٨. كما أن حوالى ٦٢ بالمائة من الدين الخارجي أخذ شكل "يوروبوندز" (Eurobonds) . ويقدر أن الجزء الأكبر من هذه السندات يحمله مقيمون.

ولقد عمدت السلطات المسؤولة إلى تمديد متوسط آجال

سندات الخزينة فارتفع معدل آجالها من ٢٤٦ يوما (٣٥ أسبوعا) في نهاية عام ١٩٩٤ إلى ٤٠٣ يوما (٥٧ أسبوعا) في نهاية تشرين الثاني ١٩٩٨ . وأما بالنسبة لمجمل الفوائد المستحقة فإن الإحصاءات المتوفرة تشير إلى أنه قد بلغ نحو ٩٠٣ مليون دولار عام ١٩٩٤ (٢٨بالمائة من مجمل النفقات الحكومية) ، ما لبث أن ارتفع إلى ٢,٢٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ (٣٧ بالمائة من مجمل النفقات) وإلى ١,٩٥٣ مليار دولار في عام ١٩٩٨ حتى أواخر تشرين الثاني (٤٤ بالمائة من مجمل الإنفاق) . وأما الفوائد المدفوعة على الدين الخارجي فلقد بلغت تسعة ملايين دولار في نهاية ١٩٩٤ وارتفعت إلى ١٤٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧ وإلى ١١٠ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني من عام ١٩٩٨ .

ماذا تعني هذه الأرقام كنسب للناتج المحلي ؟ استنادا إلى التقديرات المتوفرة ، فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي قد ارتفعت من حوالى ٤٧ بالمائة عام ١٩٩٢ إلى ما يفوق المائة بالمائة عام ١٩٩٧ والمرجح أن تكون هذه النسبة قد واصلت ارتفاعها عام ١٩٩٨. وأما خدمة الدين (الفوائد فقط) فقد ارتفعت نسبتها من حوالى خمسة بالمائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٥ بالمائة في عام ١٩٩٧ . وفيما يختص بالدين الخارجي فقد ارتفعت نسبته قياسا إلى الناتج المحلى من حوالى ٦,٥ بالمائة في عام ١٩٩٢ إلى ما يفوق ١٦ بالمائة عام ١٩٩٧ وقد تصل إلى حدود ٢٥-٢٦ بالمائة عام ١٩٩٨ . وقياسا لمجمل الصادرات فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي مما يقدر بنحو ٦٠ بالمائة في عام ١٩٩٢ إلى ٣٤٠ بالمائة في عام ١٩٩٧ وإلى نسبة أعلى في عام ١٩٩٨ . غير أن هذه النسب تنخفض لو أخذنا مجمل صادرات السلع والخدمات مع العلم أن الإحصاءات الرسمية حولها غير متوفرة . ولكن على ضوء ما هو متوفر من تقديرات فإن نسب الدين الخارجي للعامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ تنخفض إلى ٥٧ و ٧٠ بالمائة على التوالي من مجمل صادرات السلع والخدمات . إلا أن الدين الخارجي قد ارتفع كثيرا في العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨ مما يعني أن نسبة خدمته لمجمل صادرات البضائع والخدمات قد ارتفعت أيضا ولكني أود التكهن

بتقديرات حول نسبته في العام الحالي. وبما أن تقديرات نسب خدمة الدين الخارجي لا تستند إلى إحصاءات رسمية علينا الحذر من اعتمادها كنسب نهائية بل يجب اعتبارها كتقديرات أولية قد تفوق أو تنقص عن النسب الحقيقية لخدمة هذا الدين .

مما لا شك فيه إذا أن الدين العام اللبناني قياسا إلى الناتج القائم قد بلغ مستويات مرتفعة جدا ، ستعمل السلطات المسؤولة على خفضه كما أشار إلى ذلك البيان الوزاري . ومع تنامي الدين الخارجي فإنه يجب الحذر كي لا تصل نسبه خدمته إلى حدود مرتفعه جدا . ولقد صنف البنك الدولي الدول التي وصلت نسب خدمة دينها الخارجي إلى مجمل صادرات البضائع والخدمات في عام ١٩٩٥ بحدود ٢٧ بالمائة ، كدول ذات مديونية خارجية مرتفعة جدا . إن لبنان لم يصل بعد إلى هذا الحد ولكن يجب التخطيط كي لا يبلغه في المستقبل . ومن المؤسف أنه ليست لدينا إحصاءات رسمية يمكننا الاعتماد عليها للدلالة على درجة المديونية الخارجية للبنان ، فنبقى في دائرة التقديرات التي قد تصيب أو تخطئ .

لقد كثر الحديث والتحليل عن انعكاسات ارتفاع الدين العام على الاقتصاد الوطني ومنها تهميش مجمل الموارد المتاحة للقطاع الخاص (مع الإشارة بهذا الصدد إلى أنه هنالك من يعتبر أن ارتفاع درجة الدولرة في الاقتصاد اللبناني ربما قد خففت من العامل التهميشي هذا) . وعلى سبيل المثال أصبحت سندات الخزينة تمتص حاليا أكثر من ثلث توظيفات المصارف بالمقارنة مع مستويات متدنية (حوالى العشرة بالمائة ) في أوائل التسعينات . وتجدر الإشارة بهذا الخصوص أنه إذا صحت التقديرات بأن أكثر حاملي "اليوروبوندز" من المقيمين ، فإن هذه الظاهرة تعني تهميشا إضافيا للموارد المتاحة إلى القطاع الخاص . كما أن الكثيرين من المختصين يرون في ارتفاع مستوى العجز المستمر كأحد أسباب تباطؤ نمو الدخل الوطني في السنوات الأخيرة الذي ترافق مع ارتفاع في معدل الفائدة الحقيقية والسعر الحقيقي للقطع (أى بعد احتساب معدل التضخم ) ، وبروز عجز في الموازنة فاق ما كان مخططا له . فلقد بلغت نسبة العجز قياسا إلى الإنفاق الحكومي عام ١٩٩٧ ما يفوق

الستين بالمائة وهذه تعتبر نسبة مرتفعة جدا . غير أن هذه النسبة قد انخفضت عام ١٩٩٨ وان كانت لا تزال تفوق الأربعين بالمائة (دون احتساب المستحقات) . إن استمرارية المستوى المرتفع للعجز في السنوات الماضية قد قلص من مرونة السياسات الاقتصادية وقيد من حرية الحكومة في التصدي للقضايا الاجتماعية إضافة إلى ارتفاع كلفة الدفاع عن بعض السياسات المتبعة .

إني ألفت النظر إلى هذه الأمور دون الدخول في مناقشتها إذ أود أن أتطرق ولو بإيجاز فيما تبقى لي من الوقت إلى بعض التصورات المطروحة حول لجم تصاعد مستوى الدين العام وخفضه مستقبلا حسب جدول زمني محدد إلى مستويات نتماشى مع الأهداف الاقتصادية المرسومة .

**تصورات حول الإحاطة بقضية الدين العام:**

لقد طرح العديد من المتخصصين تصورات للجم ارتفاع الدين العام تضمن بعضها البيان الوزاري . وألخص هذه التصورات في أربعة عناوين وهي:

(١) خفض معدل عجز الموازنة في عام ١٩٩٩ والسنوات اللاحقة كمدخل للجم تصاعد الدين العام ومن ثم خفضه . (٢) التخصصية.
(٣) بيع أصول غير مالية تملكها الدولة . (٤) المعونات الخارجية .

والمعالجة بنظري تبدأ بهذا التسلسل . ويمكننا الاستغناء عن الكلام حول المعونات الخارجية إذ أنها تخضع للقرار السياسي .

لقد أتى البيان الوزاري على الفقرتين الأولى والثانية وأراني متفقا كل الاتفاق مع التوجهات التي تضمنها. ومع ذلك سأتقدم بملاحظات معينة حول هذين الموضوعين .

**تقليص عجز الموازنة :**

لقد برز عجز كبير في الموازنة (عجز كلي وعجز في الميزانية الأولية) في السنوات السابقة وخاصة في العام ١٩٩٧ . غير أنه استنادا إلى الإحصاءات الرسمية فإن العجز الكلي للموازنة والذي فاق الأربعين بالمائة حتى أواخر تشرين الثاني من عام ١٩٩٨ قد ترافق مع توازن في الميزان الأولي للموازنة نعتبره نقطة انطلاق لموازنة العام

١٩٩٩ التي يجب أن تعكس فائضا في الميزان الأولي حتى ولو كانت نتيجته النهائية لعام ١٩٩٨ ستتمخض عن عجز عوضا عن توازن .

وللوصول إلى هذا الغرض ينبغي أولا برمجة خفض الإنفاق غير الضروري إلى حدوده الدنيا من خلال تأجيل ما يمكن تأجيله من إنفاق ، وبطبيعة الحال يعتبر خفض كل إنفاق إنفاقا غير منتج . إن هذه الخطوة تتطلب التدقيق في كل مجالات الإنفاق الجاري والاستثماري لتحديد ما يمكن إخضاعه لبرمجة الخفض هذه . والحد من الهدر الذي نسمع عنه كثيرا قد يشكل العنصر الأساسي في هذا المجال. وبطبيعة الحال كلما تمكنت الحكومة من تخفيض معدل الفائدة على الدين القائم ، خففت من عبء الفوائد المتوجبة .

وثانيا من الضروري توسيع القاعدة الضريبية بالوصول إلى جميع المكلفين دون استثناء . وإذا اقتضى الأمر يمكن اللجوء إلى موارد جديدة شرط أن يعاد النظر في توزيع العبء الضريبي ليصبح أكثر تصاعديا مما هو عليه الآن . وهذا الأمر ممكن حتى لو بقيت معدلات الضرائب على الدخل كما هي الآن . فتصاعدية العبء الضريبي لا تتعلق فقط بجدول الضرائب المباشرة بل بالهيكلية الضريبية الكلية من ضرائب مباشرة وغير مباشرة على مختلف السلع والخدمات .

إن التخطيط لتخفيض معدل العجز الكلي أو تحقيق فائض معين في الموازنة الأولية يتطلب وضع سقف للإنفاق الحكومي كما ذكر البيان الوزاري (بما فيه سلفات الخزينة) وذلك بالتماشي مع ما هو متوقع من إيرادات حكومية على ضوء الإجراءات السائدة حاليا والمنوي اتخاذها مستقبلا . إن التجربة الماضية بهذا الخصوص وتحديدا في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ تشير إلى أن وضع سقوف على الإنفاق الحكومي والتزامه يساعد كثيرا في بلوغ هدف تخفيض نسبة العجز .

إن تحقيق هدف خفض العجز وبالتالي تحرير موارد إضافية للقطاع الخاص يساهم في دفع عجلة النمو مما يرفع تلقائيا من مستوى الإيرادات الحكومية ويسمح بمرونة أكبر في

إدارة السياسة الاقتصادية . وهكذا يلتقي هدف السياسة الآيلة لإنعاش الحركة الاقتصادية مع هدف السياسة المرتكزة على تخفيض العجز الكبير في الموازنة .

**التخصيصية :**

لقد كتب الكثير عن التخصصية وانعكاساتها المالية والاقتصادية . ولقد أوضح البيان الوزاري أن الحكومة بصدد إنشاء هيئة عليا تشرف على قضايا التخصصية وتدرس حالة كل مؤسسة عامة مرشحة للتخصيص على حده . وإني أعتبر أن هذه الهيئة ستعمل على ضوء معايير واضحة لأية عملية تخصيص بما يخدم المصلحة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان . ومن هذا المنطلق أتقدم بثلاث ملاحظات مقتضبة :

**أولا :** لا شك أن التخصيص يخفف من الأعباء المالية للقطاع العام في حال كانت المؤسسة المعنية ذات إنتاجية متدنية ومصدرا دائما للعجز المالي . غير أن عملية التخصيص يجب أن لا تهدف فقط إلى تخفيض العبء المالي على القطاع العام بل أن تسعى في آن واحد إلى استعمال أفضل للموارد المتاحة. فإذا كانت عملية التخصيص لا تقدم مساهمة في هذا المضمار فهي غير مطلوبة ولا مبرر لها . وعليه فإن هذه العملية يجب أن تؤمن عدم انتقال احتكار مؤسسة عامة إلى احتكار مؤسسة خاصة . وهذا ما يستدعي إيجاد الضوابط الضرورية لبلوغ هذا الهدف .

**ثانيا :** إن أي قرار بتخصيص مؤسسة ما يجب أن يتماشى مع إعادة تأهيلها (إن لم تكن هذه الخطوة قد اتخذت فعلا) كي لا يصار إلى نقل الملكية بأسعار متدنية جدا لا تعكس حقيقة قيمة الموجودات ومستوى الإنتاج المستقبلي للمؤسسة المعنية بعد تصحيح أوضاعها .

**ثالثا :** لا بد من أن نعطي الجانب الاجتماعي ما يستحق من اهتمام . ومن هنا علينا أن نميز بين مؤسسات عامة تتعاطى الأمور التجارية كالريجي وغيرها التي تتعاطى الأمور الاجتماعية والخدمية كالكهرباء والماء والتي (بغض النظر عن ملكيتها) لا بد من أن تخضع لضوابط تسمح لها بتحقق مردود مقبول ولكن

على أساس كلفة مقبولة اجتماعيا .

**بيع أصول غير مالية :**

تمتلك الدولة اللبنانية أصولا غير مالية كثيرة وتحديدا العقارات . ولقد اقترحت بعض المصادر أن يصار إلى تسييل هذه الأصول أو بعضها بهدف إطفاء جزء من الدين العام . ليست لدى معلومات عن القيمة الحالية للأصول التي تمتلكها الدولة اللبنانية . ولكنني أود أن أشير إلى أن تسييل هذه الأصول هو بمثابة إجراء مالي لا يتكرر وهو يغذي الموارد الحكومية لمرة واحدة فقط . فإذا أسيء استعمال الموارد التي يوفرها تسييل الأصول أو إذا عادت الحكومة لاحقا إلى سياسة الانفلاش المالي ، تكون الدولة قد خسرت ما تملكه من أصول مع عدم تحقيق أهداف السياسة المالية لتخفيض مستوى الدين العام على المدى البعيد . وهكذا فإن أية عملية تسييل لأصول الدولة يجب أن تخضع لضوابط ومعايير تؤمن بلوغ الهدف المرجو منها . كما أن البعض قد دعا لإنشاء شركة عقارية تمتلكها الدولة كليا أو جزئيا أى بمشاركة القطاع الخاص ، وذلك من أجل إدارة الأصول العقارية العائدة إلى الدولة لتدر ريعا تستفيد منه الخزينة ، ولكن إذا سلمنا بأن الدولة تاجر غير ناجح وافترضنا أن التوجه هو لبيع الأصول وليس إدارتها فمن هى الجهة التي تقيم هذه الأصول ؟ ومن هو المشتري ؟ وما هى شروط انتقالها إلى القطاع الخاص ؟

وفي كل الأحوال يبدو لي أنه قبل اللجوء إلى تسييل أصول تمتلكها الدولة يجب وضع دراسة موضوعية ومعمقة توضح الأهداف المرجوة من هذه العملية والضوابط الضرورية لتحقيقها ، وتقارن الفوائد العائدة من انتقالها إلى الملكية الخاصة مع فوائد بقائها كليا أو جزئيا ملكا للدولة .

# مقتطفات اقتصادية

## "جائزة نوبل" بين "الفقر" و"المضاربات المالية"

ماخوذة عن

**محمود عبد الفضيل**

**مجلة الهلال – عدد ديسمبر ١٩٩٨**

وأخيراً حصل أمارتيا سين (Amartya Sen) ، عالم الاقتصاد الهندي المرموق على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام ١٩٩٨ ، وهي الجائزة الثلاثون في هذا الفرع من فروع المعرفة . وتكتسب جائزة هذا العام أهميتها من أنها المرة الأولى في تاريخ "جائزة نوبل" في علم الاقتصاد يحصل عليها اقتصادى من العالم الثالث ، يتناول في كتاباته قضاياهم مثل الفقر والجوع وقضايا التنمية .

وإذا ما تتبعنا المشوار العلمي لأمارتيا سين ، نجد أنه كان طويلا وحافلا. فبعد التحاقه بكلية بريزيدنسي (Presidency) العريقة في مدينة كالكتا ، ذهب لبريطانيا والتحق "بكلية ترينتى" في جامعة كيمبريدج العريقة .. وحصل هناك على درجة البكالوريوس في الاقتصاد بتفوق مع مرتبة الشرف عام ١٩٥٥ ، ثم واصل هناك دراساته العليا للدكتوراه في أواخر الخمسينات .. وكانت كيمبريدج آنذاك مركزاً مشعا للراديكالية والتجديد المنهجي في التحليل الاقتصادي ، وتعج بأهم رموز يسار "ما بعد الكينزية" و"الماركسيين القدامى والجدد" و"الريكارديين الجدد" . وهناك تشرب "سين" بروح كيمبريدج النقدية والإبداعية .

وشرع "سين" في كتابة أطروحته للدكتوراه حول نظريات ومناهج اختيار فنون الإنتاج (Choice of Techniques) فى البلدان النامية ، تحت إشراف الاقتصادي البريطاني الكبير موريس دوب ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة كيمبريدج عام ١٩٥٩ . وكانت أطروحته تمثل إضافة مهمة في هذا المجال ، وأصبحت فيما بعد مقطوعة كلاسيكية

في منظومة فكر اقتصـــاد التنميـــة . وجدير بالذكر هنا أن "أطروحة ســين" هذه عندما تـــم نشـــرها فـــي أوائـــل الستينات لم يتجاوز عـــدد صفحاتـــها "المائة صفحة" بما في ذلك الملاحـــق ، لأن النـــص كـــان مكتوبـــا "بمـــيزان الذهب"، وكل سطر فيها يحوى جديـــدا .. ولم يضيع وقتا ولا حبرا في حـــوث أرض سبق حرثها ، كما نفعل هنا فـــي أطروحات الدكتوراه حيث يضيع أكـــثر من نصفها في إعادة سرد واجترار كل ما هو معروف ومطروق من قبـــل . ومن هنا تميزت هذه الأطروحة بالجدة كل الجدة في كل فصل من فصولـــها وفى كل شكل إيضاحي من أشكالها .

وإذا ما تأملنا في "المشـــروع البحثي" لعالم الاقتصاد الكبير "ســـين" نجده متنوعاً ومتجدداً عـــبر مســـيرة حافلة استمرت نحو أربعين عامـــا دون انقطاع أو توقف لذلك الوهج العلمـــي . وتتوزع أعمـــال ومســـاهمات "ســـين" العلمية على أربعة محاور بحثية ، كـــل منها يشكل مرحلة وعلامة مهمة فـــي تطوره العلمي والفكري .. وقـــد بلـــغ رصيد أبحاثه حتى لحظـــة حصولـــه على الجـــائزة : اثنـــى عشـــر كتابـــاً ونحو مائتى مقال علمى، ممـــا جعلـــه يترأس جمعية "الاقتصاد القياسي" (The International Econometric Society) و "الجمعيـــة الاقتصاديـــة الدوليـــة" (International Economic Association). بل لقد وصفه عالم الاقتصاد الأمريكـــي "روبرت سولو" (الحائز علـــى نوبـــل عام١٩٨٧) ، بأنه أصبح "ضمير علـــم الاقتصاد" في عالمنا المعاصر .

ويمكن لنا تصنيف وتبويـــب أعمال "سين" تحـــت أربعـــة عنـــاوين رئيسية :

- اقتصـــادات وقضايـــا التنميـــة الاقتصادية ، وخاصة محددات "معـــدل الادخار الأمثل" و "الفـــن الإنتـــاجي الأمثل" في البلدان الآخذة في النمـــو.. وهى أعمال تم إنجازها فـــي أواخـــر الخمسينات وبداية الستينات .

- اقتصـــادات الرفـــاه ونظريـــات "الخيارات الجماعية – Theories of Social Choice وهى القضايا التـــي احتلت مكان الصدارة في اهتماماتـــه خلال حقبـــة الســـتينات ، وخاصـــة القواعد التي تحكم قرارات الخيـــارات الجماعية" وكيفية الانتقال من دائـــرة "التفضيـــلات الفرديـــة" إلـــى مجـــال "التفضيلات الجماعية" ، وما يرتبـــط

بذلك من مشاكل شائكة تتعلق بأسلوب تجميع التفضيلات الفردية بأساليب ديمقراطية (تصويتية) أو وصائية (فوقية). وقد تم تتويج النشاط البحثي المكثف في هذا المجال بمؤلفه المهم المعنون : "الخيارات الجماعية ونظريات الرفاه العام" الصادر عام ١٩٧٠ ، وهو مزيج من الاقتصاد ، والفلسفة والمنطق.

• مشاكل "الفقر" و"عدم العدالة الاقتصادية" وهى القضايا التي ألهبت خياله البحثي طوال حقبة السبعينات وتمثل امتداداً معرفياً ومنطقياً للمرحلة البحثية السابقة . وقد حاول "سين" خلال هذه المرحلة تطوير مقاييس دقيقة "لعدم العدالة الاقتصادية" في المجتمعات النامية وكذا "مقاييس للفقر" وللرفاه العام" حيث كان النهج هنا قياسياً وإحصائياً بالاستناد إلى منطلقات نظرية ومنطقية رصينة ومحكمة .

• وفى نهاية هذه الفترة كتب "سين" مقالاً نقدياً مهماً يزلزل فيه بعض مرتكزات وفروض النظريات السائدة في التحليل الاقتصادي ، ولا سيما تلك المرتكزة إلى "فرض العقلانية" .. وكان عنوان هذا المقال المثير هو "العقلانيون الحمقى" (The Rational Fools) الذي نشره عام ١٩٧٧ .

• مشاكل "المجاعات" و "مستويات المعيشة" ، وهى التي شكلت جوهر برنامجه البحثي خلال حقبة الثمانينات والى يومنا هذا ، حيث اهتم "سين" بالسكان الأكثر فقراً في العالم الذين يواجهون مخاطر "المجاعة" و "الفاقة" و "التهميش الاجتماعي المتزايد" . وحاول أن يفسر ظاهرة لماذا يتساقط الناس جوعاً .. بينما الطعام وفير ؟!

وهكذا نلاحظ تلك الدرجة العالية من الاتساق والتطور المنطقي للمناطق البحثية التي خاض فيها "سين" بجرأة وكفاءة وساهم في رفع "مكانتها المعرفية" ، وجعلها مجالات مهمة للبحث الاقتصادي ، المعاصر .

ولعلّ الطريف في الأمر أن "جائزة نوبل" في الاقتصاد التي حصل عليها "سين" هذا العام من أبحاثه في الرفاه العام وعدم العدالة والفقر والمجاعات ، تقف في مفارقة حادة مع مضمون الأعمال التي تم منحها جائزة نوبل في الاقتصاد العام الفائت (١٩٩٧) ، وكانت تدور حول نظريات

تقويم المخاطر في المضاربات في الأصول المالية ومشتقاتها ، وشتان ما بين "اقتصادات المضاربين" وبين "اقتصادات المحرومين" !

**إنقاذ اقتصاد أمريكا :**

ولكن الطامة الكبرى ، أن حائزي الجائزة في العام الماضي : الأستاذين الأمريكيين "روبرت ميرتون" (R. Merton) و"ميرون شولز" (M. Scholes) كانا في نفس الوقت شركاء في إدارة أكبر صناديق الإدارة لمخاطر الأصول المالية في العالم المسمى: LTCM ، وكانا يضعان نظرياتهما "العلمية" موضع التطبيق في إدارة هذا الصندوق ، وإذا بهذا الصندوق يصبح على شفا الإفلاس – في نفس وقت إعلان جائزة هذا العام – وبلغت خسائره نحو بليونين من الدولارات الأمريكية .. وتدخل مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي لتعويم الصندوق بمبلغ قدره ٣,٤ بليون دولار لكي ينقذ النظام المالي الأمريكي من كارثة مالية محققة، فيالها من "مفارقة تاريخية فريدة" ! ولا ندرى هل ما حدث هو مجرد "إفلاس مالى" أم "علمى" !

وهكذا تأرجحت "جائزة نوبل في الاقتصاد" بين نقيضين هما "الفقر والمجاعة"، من ناحية ، و "المضاربات المالية" ، من ناحية أخرى . وكلاهما في حقيقة الأمر ، وجهان لعملة واحدة هى "واقعنا الاقتصادي المعاصر" ، بكل ما يزخر به من تناقضات صارخة. ولقد صدقت أستاذتنا "جون روبنسون" – إحدى أعلام مدرسة "اليسار الكينزي" في كيمبريدج – عندما قالت إن "جائزة نوبل في الاقتصاد" تكاد تكون الجائزة الوحيدة ضمن "جوائز نوبل" التي يمكن منحها لاثنين من الاقتصاديين الكبار كلاهما يقدم تحليلات هى نقيض ما يقدم الآخر. ولا غرو في ذلك ، فإن "علم الاقتصاد" هو بطبيعته "علم اجتماعي"، تتداخل في ثنايا تحليلاته العلم ، والأيديولوجيا ، والمصالح العاتية . ولكن "معمل التاريخ" يظل هو محك الصدقية ، ومختبر صلاحية النظريات والتحليلات ، حيث يتم فرز "الحق" من "الباطل" مهما بلغت درجة التنميق وبراعة البناء المنطقي .

## الاستهلاك منفعة للبشر وعاملا مهددا للتنمية المستدامة

ماخوذة عن

### تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨

يتناول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ موضوع الاستهلاك . ويبدأ التقرير بمقولة أن إسهام الاستهلاك في التنمية البشرية يتحقق عندما يوسع نطاق القدرات ويثري حياة البشر ، دون أن يكون له تأثير سلبي على رفاه آخرين . ويحدد بناء على ذلك عدد من الخصائص التي ينبغي توفرها في الاستهلاك لكى يكون له دور إيجابي في حياة البشر :

أن يكون توزيعه عادلا بحيث يكفل الحاجات الأساسية لجميع البشر .
أن يكون معززا ومدعما للقدرات البشرية .
أن يراعي المسئولية الاجتماعية بحيث لا يكون استهلاك البعض على حساب تعريض رفاه آخرين للخطر .
أن يكون مستداما فلا يرهن خيارات الأجيال المقبلة .

وبالرجوع إلى البيانات الخاصة بالاستهلاك على مستوى العالم خلال القرن العشرين يتضح أن النمو في الاستهلاك غير مسبوق من حيث نطاقه وتنوعه ، ولكن توزيعه يتميز بالتفاوت الشديد . فيلاحظ أن ٢٠% من سكان البلدان ذات الدخول المرتفعة مسئولون عن ٨٦% من مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، بينما لا يتجاوز نصيب أفقر ٢٠% من سكان العالم ١,٣% . ويظهر التقرير أنه رغم الاستهلاك المرتفع في البلدان الصناعية إلا أنه يوجد فقر وحرمان في جميعها ويتزايد في بعضها . وباستخدام دليل الفقر البشري الجديد يتبين أن ٧-١٧% تقريبا من سكان البلدان الصناعية فقراء . ويتضح أيضا عدم وجود علاقة بين مستوى الفقر وبين متوسط الدخل في البلد . فالسويد أقلها في نسبة الفقر (٧%) ، بينما ترتيبها الثالثة عشرة من حيث متوسط الدخل ، في حين أن الولايات المتحدة التي تتمتع بأعلى متوسط دخل للفرد فإنها تأوي أعلى نسبة من السكان الفقراء .

أما أثر تزايد الاستهلاك على البيئة فيخصص التقرير جانبا مهما لهذا البعد . ويؤكد أن النمو الهائل في معدلات الاستهلاك خلال الخمسين

عاما الماضية كان لـه تـأثير سـلبي ملحوظ على البيئة . ويؤكد أن المشكلة الملحة لم تعد تنصب علـى المـوارد غير المتجددة مثل النفط والمعادن كمـا كـان الاعتقـاد سـابقا ، ذلـك لأن الاكتشافات الجديدة ، والتباطؤ في نمـو الطلب على هذه المـوارد ، والتقـدم التكنولوجي في مجال إعـادة تدويـر المواد الخام وزيادة كفـاءة اسـتخدام المواد ، كل ذلك أدى إلى ثبات نصيب الفرد من استخدام المواد الأساسية -أو حتى انخفاضه - فـي معظـم بلـدان منظمة التعاون والتنمية .

وبذلك أصبحت المشـكلتان الملحتـان هما :

١- التلوث والنفايات اللذان يتجـاوزان قدرات الكوكب على أن يكون مضرفـا لامتصاصهما وتحويلهما . فقـد زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السـنوية على مدى الخمسين عامـا الماضيـة أربعة أمثال كذلـك يعـد الاحـترار العالمي مشكلة خطيرة تهدد بـإحداث خلل في المحاصيل ، والفيضانـات ، وتنتشر أمراض معدية وغيرهـا مـن الأضرار .

٢- اتجاه الموارد المتجددة وهى المياه والتربة والغابات والأسماك والتنـوع البيولوجي إلى مزيد مـن التدهـور . ويكفي هنا الإشارة إلـى الانخفـاض الشديد في نصيب الفرد من المياه علـى المستوى العالمي من ١٧ ألـف مـتر مكعب في عام ١٩٥٠ إلى ٧٠٠٠ متر مكعب الآن . كما تدهور سدس مساحة العالم من الأراضي (حوالى ٢ بليـون هكتار) بسبب الإفـراط فـي الـرى والممارسات الزراعية السيئة .

**الأثر على الفقراء في العالم :**

بينما يتركز من يتمتعـون بوفـرة الاسـتهلاك فـي المجتمعـات الغنية ، فـإن الضـرر البيئـي مـن الاستهلاك العالمي يقع علـى الفقـراء بأقصى شدة . فالطفل الذي يولد فـي المجتمعات الصناعية الغنيـة يضيـف إلى الاستهلاك والتلوث علـى مـدى حياته أكثر ممـا يضيفـه ٣٠ - ٥٠ طفلا في البلدان الناميـة . ويتعـرض بليون شخص تقريبا في ٤٠ بلدا ناميـا لفقدان مصدرهم الأساسـي للـبروتين نتيجة للإفراط في صيد الأسماك بدافـع من الطلب التصديري . والسكان الذين يعانون من نقص المياه وعددهـم ١٣٢ مليونا يتركزون أساسا فـي أفريقيـا

وأجزاء من الدول العربية .

**العولمة والاستهلاك :**

العولمة لا توحد فقط أنشطة التجارة والاستثمار والأسواق المالية ، بل توحد أيضا الأسواق الاستهلاكية . فبحوث السوق أصبحت تتعامل مع السوق العالمي وتصنفه إلى "صفوة عالمية" و "طبقة وسطى عالمية" ، وتتبعان نفس أنماط الاستهلاك في الغرب . وهناك أيضا "المراهنون العالميون" تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ١٨ عاما يعيشون في ٤٠ بلدا وينتمون إلى عالم ثقافة "البوب" حيث يستهلكون نفس شرائط الفيديو والموسيقى ، ويمثلون سوقا هائلة لأحذية الركض والـ تي شيرت والجينز .

أما عواقب ذلك فتتمثل في إتاحة خيارات الاستهلاك أمام مستهلكين كثيرين، ولكن هناك غيرهم كثيرين يعانون من مذلة الفقر ونقص الاستهلاك . فمستويات الاستهلاك تكون قاصرة عن توفير الاحتياجات الأساسية لأكثر من بليون نسمة . وفي ٧٠ بلدا يقطنها زهاء بليون شخص أصبح مستوى الاستهلاك الآن أقل مما كان عليه قبل ٢٥ عاما .

وفي ضوء هذه الأوضاع العالمية يوصي التقرير بما يلي :

أهمية التعجيل بالنمو الاستهلاكي في المجتمعات الفقيرة ، ولكن لا ينبغي أن تتبع هذه المجتمعات نفس المسار الاستهلاكي للدول الغنية .

تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الاستهلاكية للجميع في كافة البلدان .

استحداث وتطبيق تكنولوجيات وأساليب مستدامة بيئيا من أجل المستهلكين الفقراء والأغنياء على حد سواء .

استخدام الإعانات والضرائب لتحويل الحوافز عن الاستهلاك الذي يضر بالبيئة إلى الاستهلاك الذي يعزز التنمية البشرية .

تعزيز العمل العام لحماية حقوق المستهلكين ومواجهة تدفق المعلومات التي تسيطر عليها الإعلانات التجارية وإعلامهم من أجل حماية أرواحهم وحماية البيئة .

تعزيز الآليات الدولية لإدارة الآثار العالمية للاستهلاك . فالضرر البيئي يعبر الحدود ، كذلك التحولات في أنماط وعادات الاستهلاك والفقر وانعدام المساواة قضيتان عالميتا النطاق ، ولا يمكن معالجتهما من

جانب الدول وحدها ، ويتطلبان عملا دوليا .

بناء تحالفات أقوى بين الحركات الداعية لحقوق المستهلكين ، وحماية البيئة ، والقضاء على الفقر ، والمساواة بين الجنسين ، وحقوق الطفل .

## استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين

ماخوذة عن

**راسم خماسي**

**مجلة الدراسات الفلسطينية ، شتاء**

**١٩٩٩ ، العدد ٣٧**

تهدف هذه الدراسة الموجزة إلى عرض استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين .

ويتضح من هذه الدراسة أن استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية تتلخص فيما يلي:

السيطرة على الأرض والمياه والموارد الطبيعية.

تقطيع التواصل والاتصال الحيزي والعمراني والقروي الفلسطيني إلى وحدات متصلة فقط بواسطة حيز تسيطر عليه المستعمرات .

تكوين أطر ونظم إدارية مزدوجة للنظم الفلسطينية وذلك مقابل إحالة النظم الإدارية الإسرائيلية على جزء من الأراضي الفلسطينية .

تخطيط وتنفيذ بنى تحتية ترتبط بإسرائيل فقط .

تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني وخاصة القروي ، من خلال توفير فرص العمل في قطاعات العمالة الرخيصة التي تقوم في المستعمرات. وبذلك يصبح اقتصاد هذه القرى تابعا للمستعمرات مما يحول دون استقلالها اقتصاديا .

ومن الناحية الاقتصادية فإن هذه المستعمرات تؤدي إلى :

تقليص الموارد التي تعد ضرورة لرفع مستوى التنمية الفلسطينية .

ازدواجيات إدارية ومؤسسية في الحيز ذاته، مما يصبح من الصعب إحداث التنسيق والتعاون بينها في وضع يشعر المستوطنون فيه بالقومية والقوة .

تهديد الأمن الفلسطيني نتيجة التناقض

بين المصالح الفلسطينية ومصالح المستعمرات .

إهدار الموارد المتاحة في الأراضي الفلسطينية ونقلها إلى إسرائيل من خلال المستعمرات .

وللتخفيف من حدة هذه التأثيرات السلبية على التنمية الفلسطينية ، يجب ألا يبقى الفلسطينيون مكتوفي الأيدي إزاء التوسع الاستيطاني ، وان تتم مواجهة الاستيطان من خلال استراتيجية فلسطينية واضحة المعالم تعتمد على سيناريوهات متعددة تنتقل من الحد الأقصى إلى الأدنى ، وسيناريو الحد الأقصى يتمثل في سيادة فلسطينية على كامل الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧، مع وضع تخطيط حيزي بشأن تطويرها ووضع بدائل تنموية لها . أما سيناريو الحد الأدنى فيتمثل في بقاء المستعمرات الإسرائيلية داخل الدولة الفلسطينية ومنح المستوطنين مواطنة فلسطينية ، وتطبيق السيادة الفلسطينية عليهم ، وذلك على الرغم من أن وجودهم في الأراضي الفلسطينية هو أصلا ضد الأعراف والقانون والشرعية الدولية .

## قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

ماخوذة عن

### صندوق النقد العربي النشرة الفصلية ، الربع الرابع ١٩٩٨

يقوم صندوق النقد العربي بتقديم هذه النشرة الفصلية بغرض جمع البيانات الرسمية عن نشاط أسواق الأوراق المالية العربية وكذا تنمية الوعي الاستثماري بنشر هذه البيانات .

وتتلخص نتائج هذه النشرة فيما يلي :

- تراجع الأداء العام لهذه الأسواق خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨ . إذ بلغ ١٠٤,١ نقطة منخفضا بنسبة ٢٤,٨% من نفس الفترة من ١٩٩٧ .
- انخفضت مؤشرات أسعار الصندوق في جميع أسواق الأوراق المالية العربية باستثناء لبنان الذي ارتفعت فيها بنسبة ٧,٩% ، ويرجع ذلك إلى تباطؤ نمو اقتصادات الدول العربية خاصة الدول النفطية ، وكذا انخفاض التدفقات المالية إلى الدول العربية في ظل الأزمة المالية العالمية .

- أنه بالمقارنة مع أداء أسواق الأوراق المالية الدولية ، فقد كان أداء أسواق الأوراق المالية العربية كما يظهر المؤشر المركب للصندوق ضعيفا وأقل من التحسن الذي سجلته معظم الأسواق الدولية ، فقد أرتفع مؤشر مؤسسة التمويل الدولية الخاص بالأسواق المالية الناشئة بنسبة ١٥,٩% خلال الربع الأخير من هذا العام .

- انخفضت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة ، بنسبة ٩,٣% حيث بلغت ١٢٢,٩ مليار $ خلال فترة الدراسة مقارنة مع ١٣٥,٤ مليار $ في الربع الثالث من نفس العام .

- انخفض حجم التداول في الأسواق المالية العربية في القاعدة بنسبة ٢٠,٨% وبلغت ٦,٨ مليار $ خلال الربع الأخير مقارنة مع ٨,٢ مليار $ خلال الربع الثالث .

- انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٥٦,٨% وبلغت ٢,٨ مليار سهم مقارنة مع ٦,٤ مليار سهم .

- ارتفع عدد الشركات المدرجة من ١٣٤٥ شركة خلال الربع الثالث ليصل إلى ١٤٤٦ شركة خلال الربع الأخير من ١٩٩٨ .

(ارتفع عدد الشركات المدرجة في مصر وحدها من ٧٧٠ شركة إلى ٨٦١ ، وشكل ما نسبته ٦٠% من إجمالي أسواق الأوراق المالية المشاركة في قاعدة البيانات) .

## الفقر في الريف مقابل الفقر في الحضر في تونس

ماخوذة عن :

**Urban- Rural Poverty Comparisons in Tunisia: a Robust Statistical Approach.**
**Mohamed Ayadi, Mohamed Saleh Matoussi and Maria- Pia Victories-Feser Working Paper 9818.**

تحاول هذه الورقة تحليل الفقر في تونس ، وذلك بإجراء مقارنة بين الريف والحضر .

ويرى البحث أن دراسات الفقر التي أجريت في تونس حتى الآن تستند إلى معيار خط الفقر الذي يحدد بناء على نسبة من الدخول المتوسطة . واتباع هذا الأسلوب يترتب عليه فروق كبيرة بين خط الفقر في الريف والحضر ، ويوحي بأن حدة الفقر في الحضر أشد

من الريف . لذلك يعتمد الباحث على نهج مختلف لتحديد الاحتياجات الأساسية الإقليمية من أجل تقدير الفارق بين خط الفقر في الريف وفي الحضر .. وكذلك يتخذ منهجا إحصائيا دقيقا للتقييم والاختبار .

وتعتقد الدراسة أن مثل هذا المدخل التحليلي يعتبر آمنا فى نتائجه وذلك بسبب تأثيره القوي سواء من ناحية قلة الأخطاء أو صحة البيانات المأخوذة من القطاع العائلي .

وقد أكدت نتائج الدراسة أن الفقر في تونس في عام ١٩٩٠ هو ظاهرة أكثر انتشارا في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بل يمكن اعتباره ظاهرة ريفية أساسا . ويتناقض ذلك مع النتائج التي توصلت إليها المؤسسات الحكومية والتي تشير إلى أن حدة الفقر في المناطق الحضرية أكثر من الريفية .

وتقترح الدراسة بناء على ذلك الأخذ بمنهج أكثر دقة يعتمد على تحديد الاحتياجات الأساسية الإقليمية من أجل تقدير الفارق بين خطى الفقر في الريف والحضر .

## نحو تفعيل الدراسات المستقبلية العربية الإمكانات والآليات

ماخوذة عن

### ندوة الدراسات المستقبلية العربية "نحو استراتيجية مشتركة"

**تحرير/ نيفين مسعد**

يعتبر هذا الفصل هو الفصل الختامي لهذه الندوة ، وقد قدم فيه أ./ حلمي شعراوي اقتراحه بخمس قضايا أساسية للتحاور حولها ، أولها كان أجنده البحث العلمي في المستقبل بمعنى الموضوعات المستقبلية المرشحة للبحث الاجتماعي ، وثانيتها تتعلق بالفئات المستهدفة من الدراسات المستقبلية والتي قد تكون الفئات المهمشة كالنساء والأطفال والفقراء . وكيف نحسن وضع تلك الفئات ، وثالثتها تتصل بالنطاق الجغرافي للبحث الاجتماعي وهل هو النطاق القطري أم القومي أم الإقليمي ، وكما ذكر أ./ شعراوي فإن المنطقة العربية تستهدف أكثر من أى وقت مضى بمشروعات مختلفة كالشرق أوسطية والبحر متوسطية والقومية العربية

والقطرية الزاحفة ، والاحتمالات المرتبطة بكل من المشروعات السابقة تختلف في نتائجها وانعكاساتها ، ورابعتها ترتبط بمشروعات القوى المختلفة للمستقبل . والقوى المعنية هنا قد تكون سياسية أو اجتماعية ، كما أشار أ./ شعراوي على ضرورة الاهتمام بالمرأة في تحديد صورة المستقبل وذلك من باب إعمال العدل وتكوين رؤية متكاملة عن المستقبل مشيدا في هذا الصدد بتجربة جنوب أفريقيا التي تخلصت إلى حد كبير من التمييز العنصري بين البيض والسود وكذا بين الرجال والنساء .

أما القضية الخامسة والأخيرة التي كانت محل النقاش فهى تتصل بنشر الوعى بالدراسات المستقبلية وأحد المداخل التي اقترحها أ./شعراوي لتحقيق هذا الهدف هو المدخل الخاص بتعريف الرأى العام بنتائج تلك الدراسات .

## نحو سياسة لتنمية الإنتاج غير البترولي المهيأ للتصدير في دولة الإمارات العربية المتحدة

ماخوذة عن

**صادق الراوي ، أخبار النفط والصناعة**

**العدد ٣٤ - يناير ١٩٩٩**

**وزارة النفط والثروة المعدنية**

**أبو ظبي / الإمارات.**

يتميز البحث عن الصادرات الإماراتية غير النفطية في هذه المرحلة بأهمية خاصة تتصل بظروف انخفاض أسعار البترول ، ويمكن تناول هذا الموضوع من خلال محاور ثلاثة :

١- دراسة الدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الإماراتي وخاصة في الاستيراد لسد جزء كبير من حاجات الاستهلاك والسلع المصنعة .

٢- اعتماد الصادرات الإماراتية على سلعة واحدة هى النفط بشكل كبير بلغت نسبته ٤٥,٤% من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٦ ، وما لهذا

الاعتماد على سلعة واحدة من آثار سلبية على الاقتصاد القومي.

٣- يعتبر حدث تأسيس شركة صناعات الإمارات برأسمال ٤ مليار درهم وتساهم بذلك في رفع حصة القطاع الصناعي إلى ١١% من الناتج في الدولة ، وتبرز أهمية هذا الحدث في كون منتجات هذه الشركة ستكون موجهة أساسا للتصدير .

وفي نطاق تراجع الصناعة البترولية يقتضي وجود سياسة واضحة المعالم للصادرات ، وذلك أن وجود مثل هذه السياسة يعتبر خطوة هامة في اتجاه التخطيط للتصدير ، ومن أهم محاور هذا التخطيط :

- تخصيص نسب محدودة من الإنتاج للتصدير ، ويقتضي ذلك التمييز بين الإنتاج الفائض (أى غير الداخل في خطة التصدير) ، وبين الإنتاج المهيأ أساسا للتصدير .

- حماية المشاريع التصديرية ، ويلزم قبل أى مرحلة من مراحل الحماية من الإغراق أن يتم توصيف المشووعات الوطنية المطلوب حمايتها منتجاتها فضلا عن تشجيع مجهود إنشائها .

- توفير آليات متطلبات التطوير وإجراءات التنسيق ، وذلك من خلال عمل خريطة صناعية توضح الصناعات الغائبة للتصدير والتي تمثل فرصا استثمارية وترويج بعضها للقطاع الخاص .

- استغلال الميزة النسبية للموارد المتوفرة وذلك وفقا لمعايير محددة وضمن آليات الجدوى الاقتصادية لها .

- والخلاصة هى ضرورة البحث عن سياسات جديدة لتجاوز تراجع الريع البترولي وصولا لبناء قاعدة ارتكاز قوية للاقتصاد الإماراتي من خلال تطوير فائض الميزان التجاري اعتمادا على تنمية الإنتاج غير البترولي المخطط للتصدير أساسا .

## آفاق الاقتصاد الياباني

ماخوذة عن

**Jiany Vuechun**
**"The Staggering Japanese Economy and It's Prospects"**
**International Studies**
**8 – 9 / 1998**

**"قراءات استراتيجية . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**

**العدد الرابع أبريل ١٩٩٩**

يعالج هذا المقال التراجع الحاد الذي اعترى الاقتصاد الياباني من ثلاث زوايا رئيسية .

حيث يبدأ المقال بعرض الوضع القائم للاقتصاد الياباني ومظاهر الركود فيه بدءا من انخفاض معدل النمو في GNP إلى ٠,٤% في ١٩٩٢ بعد أن كان ٢,٩% في ١٩٩١، وإلى ٠,٥% في ١٩٩٣ ثم إلى ٠,٧% في ١٩٩٤ وهى معدلات متواضعة للنمو ، ومرورا بارتفاع معدل البطالة بنسبة ٣,٥% من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧ ، وانخفاض إنفاق الأسرة اليابانية بنسبة ٥% منذ ديسمبر الماضي ١٩٩٨ مقارنة بنفس الفترة من ١٩٩٧ ، وكذا فقد انخفضت معدلات الأبنية السكنية التي شيدت في أواخر ١٩٩٨ بنسبة ٢٣,٥% مقارنة بنفس الفترة من ١٩٩٧ ، كما أشارت الإحصاءات إلى أن إجمالي مديونيات ١٢٤ مشروعا يابانيا مفلسا قد تجاوزت ١٤٠٠ تريليون ين مسجلة رقما قياسيا منذ الحرب العالمية الثانية.

والزاوية الثانية كانت أسباب هذا الركود ، والتي أوجزها الكاتب في مشاكل القطاع المالي في اليابان والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والتي أدت إلى عدة تبعات مدمرة منها انخفاض القيمة الإجمالية للأرصدة والأصول ، وكذا الارتفاع الحاد في عدد الأصول والممتلكات غير المربحة ... إلى غير ذلك من الأسباب .

أما الزاوية الثالثة والأخيرة فهى الأبعاد المستقبلية للاقتصاد الياباني، ويشير الكاتب هنا إلى أنه مازالت هناك العديد من العوامل الجيدة في الاقتصاد الياباني تمكن من استعادة ريادته العالمية إلا أن هذا الأمر يعتمد على مدى معالجتها الملائمة لقضية الديون المعدومة والإصلاح الاقتصادي والمالي وكذا تحسين الأجواء أمام حركة التجارة .

ويرى الكاتب أنه إذا ما تحققت تلك العوامل فسيتمكن الاقتصاد الياباني من النهوض بذاته وباقتصادات النمور الآسيوية المتداعية جميعا .

## "المعرفة طريق إلى التنمية"

مأخوذة عن

**تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٨/٩٩ ، البنك الدولي :**

يعنون هذا التقرير بـ "المعرفة طريق إلى التنمية" . ويتناول بصفة عامة ضرورة النظر إلى التنمية بطريقة جديدة وذلك بالأخذ في الاعتبار فجوات المعرفة فيما بين البلدان وداخلها والمشاكل التي تعرقلها، ذلك أن هذه الفجوات تتميز بحدتها في البلدان الفقيرة بصفة خاصة .

ويتناول الفصل الأخير في هذا التقرير وضع خطوط أولية لاستراتيجية العمل العام والتي تقوم على الاستنتاجات الثلاثة الرئيسية لهذا التقرير :

• أنه يجب لتضييق الفجوة المعرفية بين البلدان الغنية والفقيرة والأشخاص الأغنياء والفقراء أن يزيد النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، كما يجب أن يرتفع الدخل وينخفض التردي البيئي وأن تتحسن نوعية الحياة وخاصة للفقراء ، ويتناول الجزء الأول من هذا الفصل الكيفية التي يمكن أن تتصدى بها الحكومات لتلك القضايا وذلك بمحاولات استيعاب المعرفة العالمية وخلق المحلية منها. ثم زيادة قدرة الناس على استيعاب المعرفة وكذا بناء القدرة على التواصل بين الناس .

• أنه حتى لو استطاعت الدول النامية سد فجوات المعرفة ، فستظل تلك الدول محرومة بفعل أوجه قصور المعلومات، وبالتالي فلابد من التصدي لمشاكل المعلومات لتحسين أداء المؤسسات السوقية وغير السوقية .

ويتناول الجزء الثاني من هذا الفصل الكيفية التي نستطيع بها الحكومات أن تتصدى لمشاكل المعلومات وذلك بتوفير المعلومات وجمعها ورصد الأداء الخاص بالشركات والمؤسسات والأفراد والإلزام به وكذا كفالة تدفق المعلومات في الاتجاهين (أى من الحكومات إلى الأفراد والعكس صحيح) .

• أنه مهما فعلت الحكومات لتضييق فجوة المعلومات وتحسين تدفقها فإنه لن يمكن القضاء على هذه المشكلات بصفة مطلقة وإنما ستكون بشكل نسبي ولذلك يختتم التقرير بمناقشة وسد الفجوات المستمرة في المعرفة وقصور المعلومات وذلك بالعمل على صنع السياسات مع استمرار وجود فجوات المعرفة وكذا الاستمرار في صنع السياسات وسط قصور المعلومات المستمر .

## التجارة البينية للدول العربية "تطورها وإمكانية تنميتها"

ماخوذة عن

**سامية عمار ، التجارة البينية للدول العربية "تطورها وإمكانية تنميتها" ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٤٧ ، يوليو ١٩٩٧ .**

تعتبر الدول العربية أكثر الدول النامية تأثرا سلبيا بسيطرة الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسية على التجارة الدولية ، والذي يرجع لانفتاح اقتصادات هذه الدول على السوق الدولية وبنسبة أعلى من باقي الدول النامية ، حيث بلغ مؤشر التبعية الخارجية (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) نحو ٥٠,٧% عام ١٩٩٥ ، ولقد أدى ذلك إلى اتجاه الدول العربية إلى توسيع قاعدة التبادل التجاري بينها وبين بعضها البعض ، على الرغم من ثبات قيمة الواردات البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٦) حيث تراوحت بين ٢% : ٣% ، على الرغم من الزيادة النسبية لها منذ عام ١٩٩٤ ، كما تشير المؤشرات المختلفة أن هذه النسبة سوف تستزايد في المستقبل القريب .

وقد تبين أن نسبة الواردات العربية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال نفس الفترة قد تراوحت بين ٢١% : ٣٢% مع ملاحظة أنها كانت آخذة في التناقص بصفة عامة حتى عام ١٩٩٣ ، ثم بدأت تزيد بعد ذلك زيادة طفيفة .

كما تبين أن نسبة الواردات البينية العربية لإجمالي الواردات العربية قد زادت بصفة عامة خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٦) ، حيث زادت من ٨,٤% عام ١٩٨٨ إلى ١٠,٠٣%

عام ١٩٩٥ .

كما حققت الواردات البينية العربية معدل نمو سنوي بلغ نحو ٧,٨٧% في المتوسط خلال نفس الفترة في حين أن الواردات العربية من بقية دول العالم سجلت معدل نمو سنوي ٤,٩٧% في المتوسط ، وهذا يدل على أن التجارة البينية العربية قد نمت بمعدل أكبر بكثير من معدل نمو الواردات مع بقية دول العالم ، كما أنها نمت بمعدل يفوق بكثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية والذي يبلغ ٢,٣٥% سنويا في المتوسط .

وبدراسة العلاقة بين نسبة الواردات العربية البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وبين الواردات العربية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تم حساب معامل الارتباط بين هاتين النسبتين ، وتبين أن هذا المعامل يبلغ نحو ٠,٦ مما يدل على وجود تحسن طفيف في الوضع النسبي للتجارة البينية العربية .

وبتقدير مصفوفة الواردات البينية النموذجية بافتراض أن العلاقات الثنائية المثلى بين دولتين عربيتين هى السائدة ، قد تبين أن هناك إمكانية لزيادة التجارة العربية البينية لتصبح نسبتها ١٣,٢% من إجمالي الواردات العربية لعام ١٩٩٥ بدلا من ١٠,٠٣% أى بزيادة قدرها ٣% تقريبا عما كانت عليه وذلك في ظل العلاقات السائدة في تلك الفترة دون أى تغير في الهيكل الإنتاجي .

وبالتالي يمكن البدء في بناء السوق العربية المشتركة بمجموعة من الدول العربية التي تتمتع بأهمية أكبر في التجارة البينية وهى السعودية والإمارات والبحرين وعمان ومصر والمغرب والكويت والعراق والأردن وقطر على أساس أن حجم التجارة البينية بينهم كبيرة وذلك من واقع أرقام الواردات والصادرات البينية العربية خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٦) على أن يسبق هذه المرحلة ، مرحلة إقامة منطقة للتجارة الحرة بين جميع الدول العربية ، هذا وقد أعلن السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في مؤتمر صحفي عن قيام التجارة الحرة بين ثمان عشرة دولة عربية اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨ ، كما أعلن عن تخفيض الجمارك بنسبة ١٠% سنويا ، وبالتالي فإنها سوف تتلاشى بعد عشر

سنوات ، وهناك تصريحات لبعض المسئولين المصريين بأن مصر تنوي العمل على تخفيض هذه المدة ، وهذه تعتبر خطوة هامة جدا نحو قيام اتحاد جمركي يليه سوق عربية مشتركة ، وإن كان هذا الأمر لا يمنع من قيام سوق عربية مشتركة بين عدد أقل من الدول العربية .

ولتشجيع التجارة البينية للدول العربية يتبين ضرورة العمل على إزالة المعوقات التي تحد من التبادل التجاري بين الدول العربية والعمل على تقوية وتطوير الهيكل الإنتاجي وتحسين وسائل المواصلات بين الدول العربية والتنسيق الاقتصادي وإزالة المعوقات الإدارية بينها ، حيث تبين أن أهم معوقات تنمية التجارة البينية للدول العربية ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وضعف علاقات التشابك والتوازن القطاعي الإنتاجي العربي (القطري والقومي) ، وغياب التنسيق في السياسات الاقتصادية بين الدول العربية , والقيود الجمركية والإدارية ، وعدم توافر شبكة مواصلات ونقل ، وتخلف الفن الإنتاجي وعدم مسايرة التقدم التكنولوجي في العالم .